هيرمينوطيقا الزمن
وأثره في تطور الجدليات المنطقية

أ. رياض أحمد محمد السليم
بكالوريوس فقه ومعارف إسلامية
سكرتير الهيئة العلمية
جامعة آل البيت – المملكة العربية السعودية

المقدمة

الزمن كفيل بتفسير الكثير من القضايا العلمية و الفلسفية و المنطقية نتيجة النضج العقلي، والتطور المعرفي للبشرية، فالكثير من المسائل العلمية كانت تعتبر لدى القدماء إشكاليات كبرى يصعب حلها، ولكنها الآن بفضل العلم الحديث نعتبرها بديهية.

فالزمن كان عاملا أساسيا في بلورة الكثير من الأفكار بحيث كان لكل حقبة طابع فكري معين تتميز فيه أنواع معرفية محددة نتيجة احتياجات معيشية تفرض على المفكرين انشغالات فكرية محددة تبدأ كتوجهات ومن ثم تتحول إلى مدارس وتيارات فلسفية ومن ثم تنعكس كهوية حضارية وثقافية مميزة.

فهل يمكن التعرف على مراحل تطور المنطق والتعرف على طبيعة كل حقبة وكيف تتولد الأسئلة و كيف تتطور الجدليات و إلى أين تتجه؟

فهذا البحث يحاول الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال رصد تطور الجدليات المنطقية عبر التاريخ الفكري لتطور المعارف البشرية.

الفصل الأول: هوية علم المنطق وطبيعة تطور التفكير البشري

من أفضل النعم التي منّ الله بها على الأنسان هي نعمة العقل، وبهذه النعمة صار الإنسان مكلفا، وبهذه النعمة صار أهلا ليحمل الأمانة ليكون المخلوق الأكثر كمالا من بين كل المخلوقات، ولأجل هذا استحق آدم بأن يأمر الله الملائكة بالسجود له.

وهذه الأمانة التي حملها الإنسان هي العلم والعدل، وبهما يعمر الإنسان الأرض ليكون خليفة الله فيها، وحريٌ بالإنسان ان يعمل عقله من خلال التفكير والتفكر والتدبر والتأمل والإبداع والابتكار والتطوير.

وإذا اردنا أن نختصر هذه المفردات في كلمة واحدة ستكون هي التفكير، وسيكون نتاج التفكير وغايته؛ هي الحكمة، وهي الغاية المنشودة لكل العقلاء، وعملية التفكير هي سر التميز الإنساني وعطاءه اللامحدود، والإنسان مفطور بجبلته على ممارسة التفكير من دون تعليم.

ولكن عملية التفكير لا تسلم من وجود أخطاء واشتباهات، ومن هنا تنشأ الحاجة إلى التعرف على قوانين التفكير وتعلمها لضمان سلامة التفكير من الخطأ.

بالإضافة إلى أن عملية التفكير عملية تكاملية تراكمية يستفيد اللاحق فيها من المتقدم فيستفيد من أفكار المتقدمين ومن أخطاءهم ومن تجاربهم، وهذا لا يتم إلا من خلال حفظ التجارب بتدوينها وتقنينها ومن ثم إتاحتها للأجيال القادمة لتكمل مسيرة التفكير من حيث ما

توقف السابقون لا أن ينطلقوا من الصفر، وبهذا تتواصل مسيرة المعرفة بتواصل عملية التفكير عبر امتداد الزمن.

ومن هنا ولدت الحاجة إلى تقنين العلوم، وإلى تأسيس علم المنطق، وبالتالي فعلم المنطق هو علم قوانين التفكير التي من خلالها يحصل الإنسان على المعارف، ويؤصل العلوم، وينظمها وينميها، ويبني الحضارة ويطورها.

وبطبيعة الحال فعلم المنطق ليس هو بداية التفكير ولا نهايته، فالبشر مارسوا عملية التفكير قبل ولادة هذا العلم، وذلك أن لعلم المنطق دوره في تقنين عملية التفكير وحمايتها من الخطأ بعد مراعاة قوانين التفكير، فهو يرشد عملية التفكير ويطورها، لا أن يوجدها من العدم.

ولا زال علم المنطق يطور من عملية التفكير، وعملية التفكير هي بدورها تطور علم المنطق حتى وصل إلينا علم المنطق بالهيئة التي نراه بها.

فنرى علم المنطق تارة يتطور في أحضان الفلسفة مرة، وفي أحضان العلم مرة أخرى، وتارة نرى علم المنطق هو من يقوم باحتضان العلوم وتطويرها وتقنينها وتهذيبها.

فلا يزال العقل البشري، والإدراكات المنطقية تتطور، وتمر بمراحل عدة نتيجة تطور التفكير المنطقي الممنهج، وهذا يدعونا إلى أن نعيد قراءة التطور المنطقي والفكري في إطارها الزمني، ليكون العامل الزمني هو الأداة الفكرية التي نفسر بها أهم التغيرات التي طرأت على التفكير البشري خلال مسيرة تطوره، وبذلك نستطيع أن نقدم رؤية أكثر عمقا واتزانا، وأكثر فهما لطبيعة الحركة الفلسفية عبر تاريخها الطويل.

وهذه المنهجية في محاولة تفسير الفلسفة عبر التاريخ هي منهجية هيجل، وكان يعبر عنها بروح الفلسفة التي كان تسيطر على كل حقبة زمنية.

وينطلق هيجل في فكرته هذه من منطلق فلسفي تصوفي،فيرى أن للتاريخ روحا تنمو وتتطور، وأن للكون روحا تنمو وتتطور، وتخرج من التجرد إلى التجسيد عبر التاريخ، وهذه الأرواح في نموها نحو التجسيد تترك أثرا في تفكير البشر.

وقد ذهب ابن عربي في كتابه "فصوص الحكم" قبل هيجل بكثير إلى فكرة مشابهة في تطور الأرواح الكلية التي تنعكس طردا على سلوك البشر، وكيف أن الأنبياء يستلهمون تلك الأرواح الكلية ليحدثوا ثورات روحية عظمى تدفع البشرية نحو التكامل والتسامي.

ونحن هنا لن نستغرق في الشرح الصوفي للزمن، بل سنقتصر في الحديث على التغيرات الفكرية الفلسفية من خلال الصراع بين الحق والباطل حول الأسس المنطقية.

الفصل الثاني: مراحل تطور علم المنطق:

تطور علم المنطق تماشيا مع تطور التفكير البشري وتماشيا مع تطور الفلسفة والعلوم، بحيث كلما تطورت العلوم، تطورت أساليب التعريف والاستدلال، بحيث يتم اكتشاف معايير وأدوات جديدة تقنن عملية التفكير العلمي، وتزيده دقة وتصونه من الخطأ هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهي تمهد للمنطق طريق الإبداع والتجديد والابتكار.

فالعلوم المنطقية التي بين أيدينا الآن بمختلف مناهجها لم تصل إلى هذه الدرجة من الدقة والإحكام في يوم وليلة، بل استغرقت آلاف السنين كي تصل إلى هذا المستوى من الدقة، وساهم في تطويرها آلاف العلماء عبر التاريخ حتى وصلت إلينا بهذه الصورة التي لا تزال تتكامل، ولو أردنا استرجاع تاريخ تطور علم المنطق في مشهد سريع، سنرى أنه يمكننا تقسيمه إلى عدة مراحل أساسية حسب تطور أساليب البحث المنطقي:

المرحلة الأولى: مرحلة المقاييس والمعايير الأخلاقية:

وذلك أن أكبر خطر كان يهدد العلوم، ويهدد التفكير السليم هو اتباع الهوى، وعدم الإنصاف، وما ينتج منه من خيانة علمية، ومغالطة ومجادلة بالباطل، تتنكر للحقائق، وتلبس الباطل لباس الحق.

وهذا الاتباع للهوى هو إضاعة للإنصاف، وهذا هو الخطر الأكبر الذي كان ولا يزال يهدد عدالة ميزان علم المنطق، ومن دون الإنصاف سنفتقد قيمة كل الأدلة العقلية، والحسية وسيؤول البحث العلمي إلى الجدل والمغالطات.

ومن هنا كانت المرحلة الأولى للمنطق هي مرحلة الدفاع عن الإنصاف والعدل، وعن القيم والمبادئ الأخلاقية التي من خلالها يتم إعطاء القيمة للحقائق العلمية الثابتة، وبهذا تجد المعرفة أرضية صلبة لتبني بنيانها المعرفي عليها، وبهذا تجد طريقها نحو النماء والازدهار.

وعليه فنجد أن قيمة العدل والإنصاف تشكل حجر الأساس لعلم المنطق، بل ولكل العلوم الرياضية والطبيعية والإنسانية، ولأجل هذا نرى أن كل الأنبياء جاءوا ليدافعوا عن الأخلاق، وعن العدل كقيمة أساسية تصحح مسيرة التفكير البشري، وتضبط حياة البشر وتقوِّم سلوكهم.

وهكذا كان ديدن معظم الحكماء القدماء في الدفاع عن القيم والمبادئ لتكون القيم هي محور كل الفلسفات القديمة قبل الميلاد وصولا إلى سقراط الذي كان يرى أن العلم هو الفضيلة، وقد استشهد من أجل الدفاع عن الفضيلة والقيم بعد أن تصدى للمغالطين، ومنكري الحقائق، ومتبعي الأهواء، فكان سقراط يبطل أكاذيبهم، ويفضح ألاعيبهم، ويدحض أقوالهم بالحجج والبراهين العقلية، وبذلك أعاد للعلم والمعرفة ميزانها المنطقي الملتزم بالقيم والمبادئ الحقة، وعلى رأسها قيمة العدل.

وبهذا يكون قد أرسى قاعدة قوية وأرضية خصبة قد أعطت الفلسفة انطلاقة قوية نحو التكامل لتبدأ تتشكل مرحلة أخرى لها معاييرها المختلفة على يد تلاميذ سقراط.

المرحلة الثانية: المعايير العقلية النظرية:

قد أدى تطور الرياضيات والهندسة والعمارة إلى تطور عملية الاستدلال والبرهان، فقد كان الفلاسفة القدامى يشعرون عند دراسة الرياضيات والهندسة بوجود أساليب برهانية دقيقة محكمة، فكانوا يتبعونها بسليقتهم، ويحاولون محاكاتها في العلوم الأخرى لتكون عملية الاستدلال سليمة ومنتجة كي لا يتسلل الخطأ إلى عمليات الاستدلالات العقلية لكي يقطعوا الطريق على المغالطين والمجادلين من تركيب استدلالات خاطئة.

ولذلك كان أفلاطون ومعظم الفلاسفة من قبله من هنود ومصريين وبابليين يجعلون من دراسة الرياضيات والهندسة مقدمة وشرطا لمن يريد دراسة الفلسفة، ليكون ذهنه متمرسا على الاستدلالات العقلية.

وقد سعى الكثير من الفلاسفة القدماء إلى رصد المعايير العقلية لعملية الاستدلال والبرهان، وقد رصدوا الكثير من القواعد، ولكنها كانت متفرقة وغير مجموعة في علم واحد.

ومن هنا انطلق أرسطو لجمع هذا الشتات في علم واحد، وهوعلم المنطق، ليكون هذا العلم هو الأداة العقلية التي تنظم وتضبط عملية التفكير العلمي، وتجنبها الوقوع في الأخطاء، وتزودها بأسس التعريف والتصنيف، وأساليب البرهنة والاستدلال.

وتحولت هذا الضوابط والمعايير العقلية إلى المائز الجوهري بين العلوم المقننة التي يجمعها موضوع يربط بين كافة مسائل العلم، وبين المعارف المتناثرة التي لا يوجد بينها رابط يجمعها.

وبالتالي فما يميز هذه المرحلة هو تحول المعارف المتناثرة إلى علوم، وبذلك بدأت تتشكل العلوم الأساسية التي كانت تشكل أقسام الفلسفة بقسميها النظري كالرياضيات

والمنطق والإلهيات والطبيعيات، والعملي كتدبير المدن (سياسة واقتصاد)، وتدبير الأسرة، وتدبير النفس.

وقد ساهمت المعايير العقلية في تطور العلوم وتكاملها، فاتسعت العلوم وتعددت اشتغالاتها وتنوعت آفاقها ومجالات الاستفادة منها.

فأدى ذلك إلى تطور العلوم، وإلى تزايد الحاجة إلى استخدام معايير من نوع جديد لأن المعايير العقلية النظرية لم تعد نافعة مع بعض أنماط التفكير الجديدة، مما أدى في البحث الفلسفي إلى ظهور معايير جديدة.

المرحلة الثالثة : مرحلة المعايير المادية:

قد خاض العقل البشري غمار العلوم الطبيعية في مرحلة مبكرة، وأكبر شاهد على ذلك علم الهندسة والعمارة والصناعات الحرفية، والقصور، والقلاع، والمصنوعات الحديدة والخشبية والفخارية شواهد على ذلك، وبطبيعة الحال فإن العقل البشري استغرق وقتا طويلا كي تنضج المعايير المادية، وتخرج من كونها مجرد معايير ذوقية إلى كونها معايير علمية عقلية دقيقة.

وهذه المعايير المادية هي امتداد للمعايير العقلية، بل هي التطبيق العملي لها في عالم المادة المتغير الذي يتطلب خبرة كبيرة متراكمة في معرفة أسرار المادة.

وتراكم الخبرة هو الأمر الذي تطلب أمرا طويلا كي تكتمل أدواته، ويكون قادرا على تأدية دوره، فقد استخدمت كل الحضارات القديمة المعايير المادية من ملاحظة وتجريب وتعليل وتصنيف، وتقسيم اعتباري كوضع المقاييس الاعتبارية للمساحات والأوزان وغيرها.

وقد كان لعلماء الطبيعة في حقبة الحضارة الإسلامية الدور الكبير في تأصيل العلوم الطبيعية المعتمدة على المعايير المادية والتجارب الحسية نتيجة التعاليم القرآنية في الأمر بالتفكر في الآفاق وفي السنن الكونية.

وقد استفرغت الحضارة الإسلامية وسعها فترة ازدهارها، وقدمت ما لديها للإنسانية لتنتقل بعدها الحضارة والعلوم إلى أوروبا، وعندما تلقف الأوروبيون العلوم من المسلمين وعرضوها على ما لديهم من تراث فلسفي ممتزج بالمسيحية، لاحظوا أن المعايير العقلية للفلسفة المثالية المسيحية غير كافية لدراسة العلوم الطبيعية.

وهذا ما أدى إلى ولادة ثورة لديهم ضد المنطق الأرسطي النظري، وحدث توجه كبير منهم تجاه المنطق الجديد الذي دخل عليهم من قبل المسلمين.

فشعروا بالحاجة إلى تجديد المعايير المنطقية لتكون مواكبة للخوض في غمار العلوم الطبيعي، فتزايد الاهتمام بالملاحظة العلمية والتجربة والاستقراء، وسعوا إلى تقنينها أكثر، ولاحظوا أن هذه العلوم الطبيعية المعتمدة على المعايير المادية قد نمت وتضاعف حجمها، ولم يعد بالإمكان إدراجها تحت الفلسفة لاختلاف طبيعة المنهج، واختلاف الأدوات العلمية، ففصلوها عن الفلسفة، وجعلوها علوما قائمة بنفسها، وليست فروعا من الفلسفة.

وبالرغم من أن المعايير المادية كالتجربة والملاحظة والاستقراء تقوم على الأسس المنطقية نفسها، إلا أن الحماس لدى البعض جعله يتصور أنها تتعارض مع المنطق الأرسطي القديم، وبالتالي يجب قطع الصلة به.

وهذا اشتباه كبير لأن المنطق القياسي، والمنطق التجريبي لهما الأسس العقلية المنطقية نفسها، غير أن القياسي الأرسطي يدرسها من ناحية كلية، ويغض طرفه عن تطبيقاتها الحسية، وعن آليات التنفيذ والتطبيق، بينما المنطق التجريبي فهو الذي يهتم بالجانب التطبيقي والعملي ويهتم بالخطوات العملية وبآليات التنفيذ، وبالتالي فهو يدرس الأسس المنطقية من ناحية فردية وجزئية، ويجب أن لا نفصل بين النظرية الكلية والمسألة الجزئية لاكتمال الصورة.

فالمنطق التجريبي جاء ليكمل مسيرة التفكير العلمي، ويكمل النقص الذي كان في المنطق القياسي، وهذا يتطلب جهدا عقليا تطبيقيا عمليا لا يقل عن الجهد العقلي النظري إن لم يكن يفوقه لما يتطلّبه من تصفح الجزئيات الكثيرة، وإعادة التجارب بكثرة ليقتنص العقل حكما كليا من جزئيات كثيرة، ولما يتطلّبه العقل من وضع معايير كمية افتراضية للمتغيرات الكيفية مثل مقياس درجة الحرارة.

ومن هذا الحماس تسلل المغالطون الجدد إلى المشهد الفلسفي ببدعة فلسفية جديدة أنكروا من خلالها وجود العقل ووجود البراهين العقلية بحجة أن القوانين العقلية مجرد عادات نفسية ليهربوا من أي التزام عقلي، ومن أي التزام أخلاقي يفرضه عليهم الالتزام بالمسؤولية الأخلاقية، وهذا يسهل لهم وللساسة كذلك تبرير أي عمل يقومون به، وإن كان مخالفا للقيم وللعدل.

ولو صدقناهم في إنكار وجود العلاقات العقلية المنطقية، لبطل علم الرياضيات، ولبطلت معه كل قوانين الفيزياء،وانهار العلم، وصار كل ما بأيدينا لا قيمة له، وهذا لا يقول به عاقل إلا أن يكون مغالطا.

ويجب علينا كذلك أن لا تنطلي علينا خدعة تطور نظريات العلوم للقول بعدم وجود قوانين ثابتة، لأن القوانين ثابتة، ولا تتغير، فجدول الضرب، وباقي العمليات الحسابية لا تتغير، وأما الذي يتغير هو التفسير للظواهر الطبيعية استنادا لوجود قوانين رياضية، وبطبيعة الحال كلما تقدمنا في العلم قدمنا تفسيرات أكثر دقة وعمقا.

وهؤلاء المغالطون الذين أنكروا الأدلة العقلية هم امتداد للمغالطين القدامى الذين ينكرون كل شيء، وينكرون وجود الحقائق بشكل مطلق، وهم الذين تصدى لهم سقراط.

أما هؤلاء المغالطون فهم يتمسكون بالحس أي بالحقائق الخارجية، وينكرون وجود حقائق عقلية نظرية، وهؤلاء هم الذين تصدى الفيلسوف الألماني كانط لهم ليدفع شبهاتهم، ويرسي الدعائم العقلية النظرية لعملية الاستقراءوالتجربة، ويضع منهجا منطقيا جديدا قد أسماه المنطق المتجاوز أو المتعالي (ترانسندنتالي) من ضمن فلسفته التي أسماها الفلسفة النقدية.

فكانط يرى أن المعرفة الإنسانية تبدأ حسية، ومن ثم تتكامل وتترقى لأن تكون عقلية مجردة، وأن العقل يفكر بطريقة منطقية ثابتة، وبقوانين عقلية ثابتة، وشاملة، وهذه الطرق العقلية هي ما يعبرعنها كانط بالمقولات، وهذه المقولات العقلية موجودة في العقل بالفطرة ولكن لا يمكن التفكير فيها إلا من خلال وجود المحسوسات، إلا إذا وصل الإنسان إلى مرحلة تفكير عالية، فهو يستطيع التفكير بشكل مجرد.

فالمعارف العقلية لا بد لها من الحس، وإلا تحولت إلى جدل لا يستند إلا دليل، والمعارف الحسية لا بد لها من العقل، وإلا لا يمكنها أن تتحول إلى علم، ولا يمكنها أن تكون منتجة، ولا حافظة للخبرة، ولا يمكنها الاستفادة من قوانين الرياضيات والمنطق، وعليه تتحول العلوم إلى هراء.

وما لبثت العلوم الطبيعية المقننة بالمعايير المادية العقلية التي تريد الاستقلال بذاتها أن وجدت نفسها مرتمية في أحضان الرياضيات، والمنطق العقلي الصرف من جديد، وهو ما حاولت الهروب منه.

ففي هذه المرحلة بلغت العلوم الطبيعية حدًا من التكامل بأن حاول الإنسان أن يسخر الطبيعة تحت إرادته، ويكتشف أسرارها وأغوارها، ووصل علم الطب والتشريح إلى مرحلة استطاع فيها أن يرصد حركة الدماغ في الإدراك والتفكير، وتمكن من التعرف على كيفية عمل الدماغ، وتحديد وظائفه المعرفية بدقة، وكذلك التعرف على الخلايا المعنية بالحفظ والتفكير والإبداع.

وعلى إثر هذه الاكتشافات العلمية لم يعد بالإمكان إنكار وجود عمليات عقلية ثابتة، ولم يعد بإمكان المشككين التلاعب مجددًا بقوانين المادة، وبقوانين العقل، وبثوابته المنطقية، والرياضية لتتضح النتيجة التي نريدها، وهي أن المقاييس المادية تقوم على أسس عقلية منطقية، وليست جزافية، وليست خارج دائرة المعادلات الرياضية، والمنطقية المجردة، وهذا ما سيكون طابع المرحلة المقبلة.

المرحلة الرابعة : المقاييس العقلية الرياضية:

لقد حظي علم الرياضيات باهتمام معظم الفلاسفة عبر تاريخ الفلسفة، لدى البابليين والفراعنة والهنود واليونانيين، وذلك لأن الرياضيات هي أول علم قد تشكل بالطابع العلمي، فكان له النسق البرهاني المتصاعد الذي ينتج يقينا برهانيا لا يمكن أن ينقض، وبذلك صارت الرياضيات العلم البرهاني النموذجي الذي يجب أن تقتدي به بقية العلوم وتسير على خطاه.

وفي تصوري أن الميزة التي ميزت الحضارة الغربية، وجعلتها مزدهرة هي المنطق الرياضي القياسي الذي نادى به كبار الفلاسفة، والعلماء كجاليليو، وديكارت، ونيوتن، واعتبروا الرياضيات هي لغة الكون، والمنهجية الجديدة للفلسفة، وليس المنطق التجريبي كما تصور الكثير من فلاسفتهم.

وهذا لا يعني أنني أنكر أهمية المنطق التجريبي، بل ما أريد قوله إن المنطق التجريبي كان خاضعا للمنطق الرياضي على مستوى التطبيق والممارسة، وإن كان على المستوى النظري، يحاول البعض إبراز المنطق التجريبي على أنه هو الأساس، بحيث كانت كل المحاولات في فهم قوانين المادة من خلال التجارب تصاغ بطريقة قوانين رياضية، بالإضافة إلى المحاولات في جعل الحسابات القياسية الكمية الافتراضية هي الأدوات العقلية لتفسير الظاهر الطبيعية والكونية.

فالملاحظة والتجربة قد استفادت منهما معظم الحضارات، والفلسفات القديمة، وخصوصا الحضارة الإسلامية، ولم تأتِ الحضارة الغربية بجديد في هذا الشأن غير التوظيف الجيد لهما، ومواصلة مسيرة التقدم العلمي.

أما الجديد الحقيقي للحضارة الغربية، فهو عندما تم الاستعانة بالرياضيات في تعريف وتعليل الظواهر الكونية، بحيث لم تكن هناك قيمة للتجربة ما لم تساهم في اكتشاف قانون رياضي جديد يصف ظاهرة طبيعية.

فعلم الرياضيات كان ولا يزال هو القدوة، والنموذج الذي تقتدي به العلوم لتصل إلى البرهانية اليقينية، ولا تزال منجزات علم الرياضيات هي السباقة، والممهدة لكثير من المسائل العلمية في مختلف العلوم، وذلك أن علم الرياضيات هو تفكير عقلي قياسي مجرد، وهو يتعامل مع صور ذهنية مجردة أو مع صور ذهنية رمزية قد يكون لها واقع يقابلها بالخارج، فنسميه رياضيات تطبيقية، وقد لا يكون لها واقع في الخارج فنسميها رياضيات نظرية.

وتكمن عظمة العقل البشري وقدرته على الإبداع من خلال تفكيره المجرد دون أن يكون للرموز الذهنية أي وجود خارجي يقابلها، ويستطيع العقل كذلك أن ينشئ منظومات عقلية متكاملة في عالم العقل تتمتع بيقين ذاتي برهاني لا يمكن نقضه دون ان يكون لها واقع خارجي.

وهذا اليقين الذاتي الذي لا يمكن نقضه نتيجة وجود ثوابت عقلية منطقية لا يمكن إنكارها أو التشكيك فيها، ومتى استخدمت هذه الثوابت العقلية ببراهين رياضية صحيحة، انتجت يقينا لا يمكن التشكيك فيه سواء كان لها ما يماثلها في الخارج أم لم يكن، وبذلك يمكن القول إنها أن حقائق رياضية تصدق بشكل مطلق.

والعلم الذي يدرس هذه الحقائق الرياضية الثابتة والمطلقة هو علم المنطق الرياضي أو علم المنطق الرمزي ليكون هذا العلم هو الضربة القاصمة للمشككين الذين أنكروا وجود العقل، وقالوا إن الحس هو مصدر المعرفة الوحيد.

وبتطور العلوم إلى هذه المرحلة لم يعد بإمكان المشككين إنكار وجود الحقائق العقلية، ولا إنكار الموجودات الخارجية كما كانوا يزعمون بأنها ضرب من الوهم وخيال.

وهذه النتيجة قطعت الطريق على أساليبهم، القديمة فتوجهوا لإيجاد حيل جديدة للإنكار، والمغالطة، وكانت طريقتهم هذه المرة للمغالطة في إنكار وجود علاقة وترابط بين النظام العقلي، والنظام الطبيعي، ونقل نظام التشكيك من ميدان العقل إلى ميدان اللغة، وهذا ما سعت في التأصيل له الفلسفات التشكيكية في القرن الماضي وقد انقسموا إلى قسمين :

القسم الأول: جعل ميدان فلسفته الآداب، وهم أصحاب الفلسفة التفكيكية.

القسم الثاني: جعل ميدان فلسفته التحليل المنطقي للغة، وهم أصحاب الفلسفة التحليلية.

أما الفلسفة التفكيكية فهي التي تفصل فصلا تاما، وبشكل متكلف بين النظام العقلي، والنظام الطبيعي، والنظام اللغوي، فتفصل بين القوانين العقلية، والثوابت المنطقية، بين السنن

الطبيعية، وبين المعاني والدلالات اللغوية، فترى أنه لا يوجد بين الأنظمة الثلاثة أي ترابط، بل تذهب أكثر من ذلك وترى أن اللغة لا يوجد بها نظام منطقي ودلالي عقلي، بحيث إن اللغة لا يمكنها أن تحيل إلى شيء بشكل موثوق، ولا يمكنها إثبات شيء، ولا يمكنها أن تصف العالم الطبيعي، لأن اللغة ليس لها دلالات واضحة المعاني يمكن التعويل عليها.

وعليه لا يمكننا إثبات أي شيء من خلال اللغة، ولا إثبات أي منظومة عقلية، وبالتالي تنهار كل المنظومات العقلية، وكل المنظومات اللغوية، وكل النصوص المكتوبة، وتنفتح أمامنا أبواب الفوضى في المعاني والدلالات، بحيث ستغدو كل النصوص عبثية، ولا تحمل دلالة واحدة وواضحة، بل تحمل آلاف التفسيرات، وآلاف الدلالات سواء قصدها المؤلف أم لم يقصدها.

وحسب هذه المدرسة، فإنه لا يهمهم ماذا يريد المؤلف، لذلك يصطلحون عليها "بموت المؤلف"، لأنه بمجرد كتابة نصه يعتبر ميتا، ولا يهمنا ماذا يريد، وستكون للقارئ الحرية في فهم النص كما يريد.

وهذه الطريقة في التشكيك لإنكار وجود نظام دلالي ومنطقي للغة هي امتداد لطريقة المشككين القدامى من أجل عدم الالتزام بأي مسؤولية أخلاقية، وأي التزام عقلي يقودهم إلى الإيمان بوجود الخالق، فقد كانوا ينكرون كل شيء، ولما لم تنجح حججهم، طوروا منهجيتهم، وصاروا ينكرون النظام العقلي، ولما قامت الحجج على وجوده، تحولوا إلى إنكار وجود النظام اللغوي المنطقي الدلالي.

و أما الفلسفة التحليلية، فهي كذلك تفصل بين النظام العقلي، والنظام الطبيعي، وتجعل من النظام اللغوي عضيدا للنظام الطبيعي، ويسير معه بشكل متوازٍ، وهذان النظامان يقفان بالضد من النظام العقلي من أجل تحييده، وتضييق دائرته، وإسقاط قيمته، والتشكيك فيه وفي فوائده، فالنظام العقلي هو مجرد وصف للمادة، ومن دون الوصفية فلا قيمة لمدركات العقل.

وهذا التصور هو مجرد تصور وهو غير دقيق في وصف طبيعة النظام العقلي، ذلك أن النظام العقلي يتكون من صور ذهنية أو مفاهيم كلية يصح أن تنطبق على مصاديق عديدة، والمفاهيم الكلية تتسم بوجود علاقات منطقية فيما بينها، بحيث إن المفاهيم الكلية تستوعب، وتشمل المفاهيم الأصغر منها،والمفاهيم الأصغر تشمل مفاهيم أصغر منها وصولا إلى الأفراد أي الصور الحسية.

فـ (محمد صديقي) الذي أراه بعيني، وألمسه بيدي؛ هو صورة حسية فردية في عقلي، وهو يندرج تحت عنوان كلي هو مفهوم الإنسان، وهذا المفهوم الكلي يندرج تحت مفهوم أوسع منه، وهو الإنسان وهلم جرا، فالنظام العقلي يتصف بكونه كليا، وبكونه مستقلا، ومترابطا بنظام منطقي بين مفاهيمه سواء كان له ما يماثله بالخارج أم لا.

وهذه الفلسفة تنكر وجود هذا النظام، وتنكر أن يكون كليا، وأن يكون مستقلا، ولو تم افتراض أن هذا النظام موجود، فسيكون نظاما أجوف، ولا يحمل أي معنى، ولا يحمل أي فائدة ما لم يكن وصفا لقضية مادية.

وبالتالي ينحصر دور العقل في وصف الطبيعة، والانفعال بها دون أن يكون للعقل نظامه المنطقي الخاص، وبما أن دور العقل وصف الطبيعة المادية الحسية، فإن النظام العقلي سيكون دائما حسيا، ومنفعلا بالحس، وإذا كان منفعلا بالحس فلا يمكن أن يكون كليا وشموليا.

وبالتالي حسب استدلالهم، فهم ينكرون ويشككون في وجود مفاهيم ذهنية كلية، وبالتالي فكل المفاهيم والقضايا ستكون ذرية، أي فردية، أي جزئية، لأنها مرتبطة بالحس دائما، وبالتالي لا يمكن الاعتراف بوجود قضايا كلية، ولا بنظام عقلي نظري صرف.

وبالتالي حسب نظريتهم لا توجد في القضية أو الجملة المنطقية موضوع أخص ومحمول أعم كما في المنطق الأرسطي، بل كل ما يوجد هو محمولان أحدهما متقدم والثاني متأخر.

وهذا التشكيك في وجود النظام العقلي، وفي وجود قضايا كلية، هو نتيجة رغبتهم في عدم الاعتراف بنظام عقلي متسلسل يقودهم إلى الإيمان بوجود الخالق، فلهذا يلجأون لهذه الحيلة، فينكرون أبسط المقدمات البديهية، وهي المفاهيم الكلية، وينكرون وجود أي فائدة للقضايا العقلية المجردة ما لم تكون وصفًا للمادة.

ولكن هذا الإنكار إذا التزمنا به، فلن يعمل الحاسوب، لأن الحاسوب يعتمد على معادلات رياضية مجردة، وهذه المعادلات صادقة في ذاتها صدقا ذاتيا سواء كانت وصفا للخارج أم لا، وهذه المعادلات هي التي تتحكم في الواقع، وتعيد صياغته، وتُنشئ واقعها الخاص.

فالمعادلات الرياضية، والقضايا الذهنية المجردة لها فائدة، ودور كبير في التحكم في المادة، ومن غير الصحيح القول إنه لا بد أن تكون مجرد وصف، وإن لم تكن وصفا، فلا فائدة منها.

وهذه الموجة المشككة بالنظام العقلي تحطمت أسوارها بظهور موجتين علميتين خرجتا من هذه المدرسة نفسها، ولكن منقلبة عليها، ومخالفة لأسسها الفلسفية المشككة، هما ظهور مدرسة منطق الكشف العلمي لبوبر، وظهور منطق اللغات البرمجية، فلم يعد ثمة مجال لإنكار دور العقل النظري ودور المعادلات النظرية الافتراضية.

أما منطق الكشف العلمي، فيعود بالفلسفة إلى منطلقها الأول، ويعيد الربط بين الأنظمة الثلاثة (العقل ، واللغة ، والطبيعة) في نسق واحد، ويعطي زمام القيادة للنظام العقلي، ذلك أن العلوم لا يمكن أن تتصف بالعلمية إلا من خلال المنهج العقلي النظري.

وعليه فالتجارب العلمية ليست هي الأداة لإنتاج النظريات العلمية، بل هي الأداة لامتحان صدق الفرضيات العقلية التي ينتجها العقل النظري، فالتجربة هي التي تميز صدق وكذب فرضيات العقل النظرية، لا أن التجربة تنتج علما جديدا.

وبذلك يكون العقل النظري هو الأداة الأساسية لنمو المعرفة وانتاجها بينما العقل الحسي التجريبي هو الأداة المساعدة، فخطوات المنهج العلمي هي التي تبدأ بتحديد المشكلة أولا، ومن ثم يتم وضع الفرضيات العقلية النظرية كأجوبة محتملة عن المشكلة، ومن ثم يتم امتحان الفرضيات بالتجربة لتصمد الفرضية التي تجتاز الامتحان التجريبي، وتسقط الفرضية التي لم تجتز الامتحان، وبذلك نصل إلى النتيجة المرجوة من خلال طريق عقلي تجريبي؛ وبهذا الوضوح في اعتماد الفرضيات النظرية التي لها الدور الأكبر في التحكم في البحث العلمي، وإدارته، وأن العقل فاعل ومؤثر في المادة؛ ينقطع الطريق أمام كل شكوك المشككين في العقل النظري، وفي أهميته الذين يرونه مجرد وصف، ومجرد منفعل بالمادة.

وأما منطق لغات البرمجة فهي يمثل العمق الحقيق لدقة العقل النظري، وصرامة أدواته التي لا يتسرب إليها الشك أبدا، وفي أن هذه الأدوات العقلية تتحكم في المادة، وتحرك الآلات الإلكترونية والميكانيكية كما يحرك العقل الأعضاء، وهذه الأدوات العقلية يمكن إبرازها بعدة لغات رمزية من وضع الإنسان، ورغم اختلاف هذه اللغات البرمجية، إلا أنها تتحد جميعا في الأدوات الأساسية نفسها، والثوابت العقلية المنطقية نفسها، ومن خلال هذه الثوابت العقلية المنطقية يعمل الحاسوب، وبهذه الثوابت يتحكم الحاسوب في الإلكترونيات ليتم تشغيل الإجهزة الإلكترونية وحتى الميكانيكية.

وهذا المنطق الآلي يعتبر أكبر دليل على وجود النظام العقلي المنطقي، وبأن للعقل مرتبة أعلى من الحس، فالأوامر العقلية المنطقية المجردة التي تكتب في شكل معادلات رمزية هي التي تتحكم بالأمور المادية، وهذه الأوامر المنطقية يبدعها العقل ويخترعها اختراعا من خياله، ولا ينتزعها من خلال وصف المادة،فالمادة هي دائما خاضعة، ومستجيبة، ومستقبلة لأوامر العقل سواء كان عقلا بشريا أم عقلا صناعيا آليا.

وبهذا يثبت أن للقضايا الذهنية معنى وفائدة، وأنها تتجاوز الوصف إلى دور الإنشاء والإيجاد، وتطويع المادة حسب قانون العقل، وبهذا يثبت أن للعقل نظاما منطقيا مستقلا لا يمكن الاستغناء عنه لبناء منهجية علمية متكاملة.

وإلى هنا وصل العلم الحديث إلى مرحلة لم يعد بالإمكان المكابرة أكثر لإنكار بديهياته، فلم تعد طريقة إنكار كل شيء مجدية، ولا طريقة هيوم في إنكار النظام العقلي مجدية، ولا طريقة راسل في إنكار أهمية العقل النظري، وجعله تابعا للنظام الطبيعي واللغوي، وإنكار كليته وأسبقيته طريقة مجدية.

لذلك توجه رواد المنهج التشكيكي والمغالط إلى طريقة جديدة، وهي الهروب من الفلسفة والدعوة إلى موتها وقتلها بالهجران، وعزلها عن بقية العلوم، وتجريدها من صلاحياتها واعتبارها مضيعة للوقت،وأنها انشغال بقضايا مطلقة لا فائدة مادية تُرتجى منها، وأي فكرة لا فائدة مادية منها؛لا قيمة لها، ولا تستحق الدراسة والنظر، ويعكسون هذا المبدأ المادي على كل الأفكار، والسلوكيات، وهذه التوجه الفكري هو ما يعرف بالنفعية أو البراغماتية.

وبهذه الإشكالات الساذجة يهربون من الفلسفة والحكمة كي لا يلتزموا بالمعايير الأخلاقية الثابتة، ويتخلوا من أي مسؤولية أخلاقية، وهذا الصراع هو أهم ما سيشكل طبيعة المرحلة التالية.

خامسا : مرحلة المعايير الاعتبارية:

وفي هذه المرحلة تكتمل الفلسفة، وتنتهي من حيث بدأت ليصدق أولها آخرها، فالفلسفة بدأت كتعاليم أخلاقية تصون المبادئ والقيم الإنسانية، وبعد أن قطعت أشواطا معرفية كثيرة، تعود لحياض الأخلاق مرة أخرى، ولكن بمعايير منطقية أخلاقية دقيقة .

فالفلسفة أو الحكمة تقوم على مبدأ منطقي أساسي لا يتغير ولا يتبدل، ألا وهو العدل والإنصاف الذي يجب أن يسري في كل فروع الفلسفة، وعلومها، ومعارفها بمختلف مراحل تطورها.

وأول انحراف أصيب به العقل البشري في تفكيره، وتسرب إلى المعرفة هو التنكر للعدل، واتباع الهوى، وما يترتب على ذلك من إنكار للميزان الأخلاقي، وبذلك يتم تسويغ الظلم والانحراف والرذيلة، وإذا فُقد الإنصاف والعدل، سيتسرب الانحراف إلى كامل المنظومة العقلية، والعلمية، فتنحرف المعايير الأخلاقية عن ميزانها، وتنحرف المعايير العقلية عن ميزانها، ويفقد البحث العلمي نزاهته ومصداقيته، ولأجل ذلك لا بد من وضع معايير عقلية اعتبارية لحفظ الميزان الأخلاقي.

ولذلك كان ابتداء ظهور الحكمة هو حفظ ميزان الأخلاق، وتحقيق العدل من خلال كبح أهواء النفس التي تسعى للظلم بطبيعتها، وبذلك تسمو الروح، وتتجسد الحكمة (الفلسفة) في السلوك، وهذا الميزان الأخلاقي قائم بذاته، وموجود في فطرة وضمير كل إنسان، ولا يمكن لأحد أن ينكره إلا اتباعا للهوى.

وبعد دليل الفطرة البديهي لسنا بحاجة إلى أي دليل آخر، ولكن مع ذلك بإمكاننا الاستدلال على هذا الميزان الأخلاقي من خلال حساب المصالح، والمفاسد العامة بطريقة عقلائية، بحيث إن الأعمال الحسنة هي التي يكون نفعها عاما ودائما مثل العدل والصدق، والأعمال السيئة هي التي تكون ضارة ولا نفع فيها، وإن كان فيها نفع، فيكون شخصيا وآنيا ثم يزول، ويورث الضرر مثل الكذب والخيانة.

ورغم وضوح المبادئ الأخلاقية وضروريتها، إلا أن يد التشكيك أصابتها، ونالت منها وبحجة واهية، وهي أن النظام الأخلاقي لا يمكن دراسته من خلال المنهج الحسي والوصفي، وهذه مغالطة خطيرة، لأنه من المعلوم أن المنهج الوصفي لا يدرس المعايير، ولا يضع المعايير، وبالتالي فالمبادئ الأخلاقية خارج دائرة المنهج الوصفي، ولا تتلاقى معه، وبالتالي حسب رأيهم فلا وجود لشيء اسمه مبادئ وقيم أخلاقية.

وعليه سيخرج على أيديهم علم الأخلاق من كونه علمًا معياريًا إلى كونه علمًا وصفيًا سلوكيًا، وبذلك يتحول علم الأخلاق من علم المبادئ والقيم إلى علم العادات والتقاليد، وبالتالي فعلم الأخلاق لديهم لا يميز بين الخطأ والصواب في السلوك البشري، وبالتالي سيكون المعيار لديهم معيارًا ماديًا بحتًا مرتبطًا بالمنفعة المادية، بحيث إن السلوك الذي يورث منفعة يعتبر فعلا مفيدا، والذي لا يورث منفعة يكون غير مفيد، فالمدار للتميز بين الأفعال عندهم هو المنفعة المادية المكتسبة، فالصدق حسن إذا كان يأتي بالأرباح المالية، وسيئا إذا كان سيتسبب في الخسارة، والكذب حسن إذا جاء بالأرباح، وقبيح إذا تسبب في الخسارة.

وهذا الإشكال ينتج من الخلط المنهجي، فالمنهج الوصفي منهج علمي مهم، ولكن حصر المعرفة فيه، وجعله المنهج لكل شيء،فهذا خطأ منهجي فادح.

فالمعرفة لها مناهج متعددة يجب الموازنة بينها، والاقتصار على هذا المنهج فقط، والتنكر للمناهج الأخرى سلوك غير مبرر، ولا يفسر إلا أنه اتباع للهوى، وإلزام لأنفسهم بدائرة ضيقة لا يوجد ما يلزمهم بها إلا قرارهم بالالتزام بها والاقتصار عليها.

إلا أن تطور الفكر البشري دفع البشرية إلى أهمية وجود نظام أخلاقي يحفظ للبشرية توازنها، ويحميها من وجود الحروب الدموية، ويحميها من الجرائم اللاأخلاقية.

وهذا الشعور بالحاجة إلى نظام أخلاقي عالمي هو تأكيد لما هو موجود في فطرة كل إنسان، ولكن بما أن هذا النظام الفطري غير مكتوب وغير واضح للعيان، خصوصا لمن يريد الإنكار؛ جاءت الفكرة في وضع مواثيق أخلاقية، ومعاهدات دولية توقع عليها الدول والأفراد والجماعات، ويلتزم بها الكل، وعلى إثر ذلك ولدت المؤسسات الدولية التوافقية كهيئة الأمم المتحدة، وما أنتجته من مواثيق كحقوق الإنسان، وحقوق المرضى، وحقوق جرحى الحرب الخ، فهذه كلها تصب في خانة تقنين المعايير الأخلاقية.

ومن هنا تحولت المعايير الأخلاقية من كونها معايير فطرية إلى معايير اعتبارية قانونية، وهذه مرحلة تعبر عن رشدٍ كبير وصلت إليه البشرية، وبهذه الاتفاقيات قد أُرسيت أسس الأخلاق، وصارت قوانين ملزمة لمن يوقع على هذا الاتفاقيات، ومن يُرد التوقيع يكن له أيضا حق التحفظ على بعض النقاط والبنود، وذلك لوجود تغاير نظر في بعض الحقوق، ولكن من يتأمل في مثل هذه المواثيق، يجد أن الروح العامة للنظام الأخلاقي المودوع في الفطرة الإنسانية موجودًا وبقوة، وبهذا قد وجدت الفطرة طريقا جديدا يحقق لها وجودها.

وهذه المواثيق الأخلاقية قد ساهمت في إرساء السلام العالمي، ولو بشكل جزئي، وأعطت مجالا لنمو التوجهات الأخلاقية بعد أن كاد أن يقضى عليها نتيجة الفلسفات التي تشكك في وجود النظام الأخلاقي المعياري، ومن الجدير بالذكر أن فكرة المواثيق الأخلاقية الدولية لإنقاذ العالم من الحروب الأنانية واللاأخلاقية كانت هي فكرة الفيلسوف الألماني كانط، وهي لم تدخل حيز التنفيذ بشكل فعلي إلا بعد الحرب العالمية الثانية،بعدما شعرت البشرية بالحاجة إليها، بعد ما ذاقوا ألم الحروب العالمية نتيجة التنكر للمبادئ والقيم الأخلاقية، ولما خسر المشككون هذه المعركة الأخلاقية، توجهوا إلى نوع جديد من التشكيك وهو الصراع الذي نعيشه الآن.

المرحلة السادسة : مرحلة المعايير المتسامية:

في المراحل السابقة كان الصراع بين العدل والظلم صراعا يغلب عليه الجانب الفكري بين الإثبات والانكار، ولما بلغ العقل البشري هذه المرحلة من الدقة العلمية والعقلية فقد أغلق باب الجدل والصراع الفكري، وانفتحت ساحة جديدة للصراع بين الحق والباطل.

وهذه الساحة الجديدة هي ساحة الذوق والفطرة والسليقة السليمة، فالحرب لم تعد فكرية كالسابق، أسلحتها الدليل والبرهان والإقناع بالحوار العلمي، لأن الحرب تطورت أسلحتها، وصارت هي القدرة على التأثير بقوة ناعمة من دون حوارأو جدل من خلال التلاعب بالمشاعر، وبإفساد الذوق، وبالعبث في المفاهيم والمسميات، وبالتنميط الثقافي والسلوكي من خلال وسائل الإعلام الحديثة، ومن خلال الفنون الهابطة، والمسيسة، والمؤدلجة، بحيث يتم احتلال العقول وحشوها واستغلالها، بحيث يعجز عامة الناس في التفكير باستقلالية، فيتصور نفسه أنه يفكر باستقلالية، ولكن في واقع الأمر هو يفكر بالطريقة التي تم تلقينه إياها من خلال الأفلام والأغاني والبرامج والألعاب والخ.

ويسعى المشككون المعاصرون في تحطيم الفطرة الإنسانية، وإفسادها من خلال إفساد الذوق والسليقة ببرامجهم المتنوعة، ليفقد الإنسان القدرة على التمييز بين الجمال والقبح، فتعجز الروح عن التسامي، وبعدها يفقد الإنسان الذوق، والقدرة على التمييز بين السلوك الحسن والسلوك القبيح، ويجد الإنسان البسيط نفسه منساقا خلف النماذج التي يرسمها الإعلام، فيأنس بكثرة السائرين معه في هذه الموجة، دون أن يكون قادرا على التفكير خارج هذه الأنماط المرسومة له، وهذه المعركة الذوقية هي معركة هذا العصر، بين من يريد القضاء على الذوق، وبين من يريد الارتقاء بالذوق.

فالذين يريدون القضاء على الذوق يسعون في نشر أفكار، ورؤى تتناقض مع العقل والحكمة، ولكنهم لا يصرحون بها، ولا يصيغونها بشكل واضح، بل يروجونها تحت شعارات الفن والمتعة والتسلية، ولذلك يرفعون دائما شعار الفن من أجل الفن، ويريدون منه أنهم يرفضون أي تسييس أو توجيه للفن نحو الأخلاق.

وهذه كلمة حق يراد بها باطل، ذلك أنهم يذهبون بالفن نحو التسلية والمتعة فقط وفقط،، ليجنوا من ورائه المال، وإضاعة وقت المشاهدين فيكون معنى شعارهم الفن من أجل المتعة، وهذا ما يقتل الفن الحقيقي، ويجعله سلعة رخيصة بيد التجار.

أما الفن الحقيقي فهو ما ينتج من تسامي الروح، فيكون ترجمانا لجمالها وقدرتها على الإبداع، ولكي تتسامى الروح هي بحاجة إلى غذاء الروح، وهي الأخلاق، والمعارف،

والمهارة المكتسبة بالتمرين ، فالفن الحقيقي لا يمكن فصله عن الأخلاق، وعن الذائقة والفطرة السليمة، ولذلك لا بد من الارتقاء بالفن وحمايته من أن يكون هابطًا، ومن أن يتحول إلى مجرد أداة لتحريك الغرائز، وإفساد الذوق.

الفصل الثالث: المنطق بين العلم والفلسفة:

يجب أن لا ننسى دائما أن الفلسفة هي الحكمة بكل ما تحمله كلمة حكمة من معنى، وبكل تطبيقاتها في التفكير، والعلم، والعمل، والسلوك، فالحكمة هي التي تؤسس أصول المعرفة، وتشيد بنيان العلوم، وتدفعها نحو التكامل بطريقة مستمرة، وليس صحيحا ما يجري من إفراغ للفلسفة من معنى الحكمة لتكون مجرد آراء وأفكار.

وهذا الإفراغ للفلسفة من الحكمة حدث بسبب عاملين:

الأول: الترجمة بحيث إن الكثير من اللغات تستخدم لفظة فلسفة دون أن تعي أو تربط بينها، وبين معناها الحقيقي، وهو طلب الحكمة أو محبة الحكمة، والبحث عنها، والحكمة: هي العدل والإحكام والإتقان نتيجة إعمال العقل، ووضع الشيء في موضعه.

الثاني: الهوى الذي هو دائما آفة المنطق التي تفسده، وتفسد العدل والإنصاف، وتؤدي إلى الظلم والانحراف.

ولذلك إذا أردنا أن نفهم الفلسفة والمنطق والعلم فهما صحيحا، يجب أن نفهمهما تحت شعار الحكمة الحقة، وإرجاع كافة فروع العلم إلى الأصل الذي تفرعت منه الذي هو الحكمة، وكفانا جهلا في تكثير المصطلحات التي تُزور الحقيقة، ولا توضحها، وتبعد المسافات ولا تقربها، وتفصل بين المتلازمات التي لا تنفصل إلا بالوهم والهوى.

فلا بد أن نعيد الفروع إلى الأصول، والأصول إلى الجذور، ذلك أن الهوى المفسد للمنطق يجد ضالته عندما تتقطع الروابط المنطقية بين الفروع والأصول والجذور، فنراه يتشبث بالفروع الصغيرة، ويتنكر لأصولها، ويحاول أن يجعل من الفروع أصولا مستقلة عن عائلتها.

وبهذا الفصل القسري للفروع عن الأصول تغيب الكثير من الحقائق نتيجة غياب الأصول التي تعتمد عليها الفروع، لتغيب الرؤية الشاملة، وإذا غابت الرؤية الشمولية تكون النظرة قاصرة، وعاجزة عن فهم ما يغيب عنها، وهذا يعطي مبررا للمشككين في إنكار الكثير من الحقائق، والتلاعب بالأفكار.

وهنا تكمن أهمية وجود منطق تكاملي بين العلوم، وهذا ما تسعى إلى إثباته الحكمة المتسامية، وهنا تكمن أهمية دراسة تاريخ تطور الأفكار والمفاهيم، لنجد أن الزمن خير معين لكشف أهم التغيرات الفكرية التي تطرأ على الفلسفة.

والحكمة المتسامية هي علم منضبط بضوابط التفكير المنطقي الدقيق المترابط، وليست مجرد آراء وأفكار مجتمعة تخضع للمزاجية دون وجود نسق منطقي، ورؤية شمولية، ولذلك يعتبر الفصل بين الفلسفة والعلوم خطأً جسيما، ولذلك يجب التنبه إلى نقطة مهمة حول منهجيات العلوم، وهي أن الفلسفة يجب أن تصنف ضمن العلوم العقلية التي لها منهجيتها العقلية الخاصة التي تختلف عن العلوم الطبيعية التي لها منهج خاص يختلف بدوره عن منهجية العلوم الإنسانية.

وعندما نقول إن الفلسفة علم منضبط، فلا يعني أنه لا توجد ساحة لاختلاف الآراء، بل وجودها أمر طبيعي نتيجة اختلاف العقول في إدراكاتها وأذواقها وتوجهاتها، ولذلك نرى الكثير من القضايا قد طرحت منذ آلاف السنين، وتعددت الآراء حولها، ولكن بالجمع بين المناهج الحديثة والقديمة، ستكون النظرة واضحة ودقيقة.

ومثال لذلك هو القضية العقلية المجردة عندما درست من منظار ضيق، وهو الوصف الطبيعي، قالوا بأنه لا فائدة منها، ولا قيمة لها، ودراستها مضيعة للوقت، فيجب أن تترك، ولكن مع تطور العلم صار لا بد من الاستعانة بالمنهج العقلي، والاعتراف بأهميته، وقيمته، فصار للمعادلة المنطقية المجردة قيمة وفائدة، فالمعادلات المنطقية هي الأوامر التي يعمل من خلالها الحاسوب، وهذه النتيجة هي التي كانت في الماضي تتعرض للتشكيك تارة في وجودها، وتارة في فائدتها، كان الزمن كفيل في انتصارها، وإرجاع القيمة لها.

والخلاصة إن التفسير الزمني للفلسفة قد قدم لنا رؤية واضحة لطبيعة نمو الأفكار، ولتطور الجدليات، ولنضوج الأدوات والمنهجيات العقلية، ولتكامل العلوم و المعارف من أجل أن تتحقق الحكمة التي هي الغاية المنشودة لكل العقلاء عبر الزمن، وفيها يقول عز وجل: (ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا).